

الاستلزام الحواري: قراءة في تعدد المصطلحات

**Conversational Implicature: a Study in the Terms
Multiple***رندة قدور¹، د.محمد بن أحمد²**Randa KADDOUR¹, Mohamed BENAHMED²**

جامعة البليدة 2 علي لونيس (الجزائر) مخبر اللغة العربية وآدابها

University of Blida 2 Ali lounici-Algeria

er.kaddour@univ-blida2.dz1

m.benahmed@univ-blida2.dz 2

تاريخ النشر: 2021/03/30

تاريخ القبول: 2020/09/18

تاريخ الإرسال: 2020/04/20

ملخص البحث

نحاول في هذه الدراسة قراءة نصوص وكتابات الباحثين والمترجمين العرب المهتمين بالدرس التداولي لاستخراج مصطلحات مبدأ التعاون والاستلزام الحواري والقواعد الحوارية الكم والكيف والملاءمة والجهة، بمختلف ترجماتها عند الباحثين لتسهيل فهم وتلقي النظرية ومحاولة تفادي مشكل تعدد المصطلحات. الكلمات المفتاحية: استلزام، قواعد، كم، كيف، ملاءمة، جهة.

Abstract :

In this study We try to read the texts and writings of arab researchers and translators which interested in the pragmatics studies to extract the translations and Arabic terms of the cooperative principle, conversational implicature, and the conversational maxims Quantity, Quality, relation and manner, by its various Arabic translations to make it easy to understand this theory and try to avoid the problem of terms multiple.

Keywords: implicature, maxims, Quantity, Quality, Relation, manner.

**مقدمة:**

قامت التداولية من مجموع نظريات وبحوث مبثوثة هنا وهناك كأفعال الكلام والإشارات والافتراضات المسبقة والاستلزام الحواري، فترجمت إلى العربية على أيادي العديد من المترجمين

* رندة قدور rinada0494@gmail.com

العرب؛ مما طرح إشكالات تعدد المصطلحات الدالة على مضامينها لاسيما مبدأ التعاون وقواعده الحوارية في باب ما يسمى بالاستلزام الحوارية، مما يدفعنا إلى إسقاط الضوء على بعض البحوث والترجمات العربية لهذا الموضوع وما جاء ضمنه من قواعد محاولين بذلك جمع مختلف الترجمات والمصطلحات بغية تقريبها للقارئ العربي والتقليص من مشكل كثرة المصطلحات وصعوبة التفريق بين المصطلح والمصطلح في حال عدم إرفاقه بترجمته الأصلية؛ ما يقف عائقاً أمام فهم درس الاستلزام بله الدرس التداولي بصفة عامة، ولما كان الهدف هو تقريب الدرس إلى القارئ، ودرس الاستلزام لا يتأتى فهمه إلا من خلال قراءة مبدأ التعاون والقواعد الحوارية فإننا نرى عدم تغييب ذكر مصطلحات القواعد الحوارية؛ لأن الهدف من الدراسة هو إفادة الباحث وجمع المصطلحات التي وصلت إلى أيدينا من خلال البحث وبهذا سنعمد على ذكر مجموعة من النصوص والاختصاصات التي تدعم اعتماد مترجم على مصطلح من المصطلحات، أملين بذلك لفت أنظار المختصين إلى المشكل والدعوة إلى تحرير معاجم وقواميس في المجال التداولي تجمع المصطلحات المترجمة من أجل تلافي الفوضى الحاصلة جراء كثرة المصطلحات المبتوثة ولعل القارئ هنا يتساءل ما مضمون هذا الاستلزام الحوارية؟ بل ما علاقة الاستلزام والمبدأ التعاوني والقواعد الحوارية؟ قبل أن يتساءل هل هنالك حقاً تعدد اصطلاحية لهذه المفاهيم؟ وإن صحّ هذا فهل للآخذين بهذه الترجمات رؤية تجعلهم يميزون في ترجماتهم؟ من هذا المنطلق آثرنا أن نعرّف مبدأ التعاون والاستلزام والقواعد الحوارية ثم نقدّم الترجمات والمصطلحات الدالة عليها عند ثلّة من الباحثين مع بعض النصوص ومحاولة قراءة السبب الذي يدفعهم إلى الأخذ بمصطلح دون غيره.

1. مبدأ التعاون Cooperative Principle :

نشأت نظرية الاستلزام الحوارية بفضل اللغوي هربرت بول غرايس [خلال عمله في أكسفورد حين دعي لإلقاء محاضرات ويليام جيمس في جامعة هارفارد وفيها خطط لنظريته عن الإضمار implicature نشرت نسخة منها بعنوان (المنطق والمحادثّة) ومن خلال هذه القواعد حاول الإجابة عن السؤال كيف يمكن للإنسان أن يقول شيئاً ويقصد غيره؟¹ وكيف للمتلقي أن يسمع هذا الكلام فيفهم غيره؟ مع أن المضمون الحرفي لكلامه قد لا يمتّ بصلة للمقصد الذي يرمي إليه، هذا ما يسمى بالدلالات غير الطبيعية للحمل المفهومة بالتحليل، والتأويل، واستحضار القوانين المتعارف عليها بين المتكلمين والتي يحتكم إليها كل متكلم أثناء حديثه

حسب غرايس الذي حاول جمعها -أي القوانين- وصياغتها في مبدأ عام أطلق عليه مسمى الـ (cooperative principle) المترجم بمبدأ التعاون إذ من المفترض أن كل متحاور يجب أن يكون متعاوناً مع مُحاوره أثناء الحوار.

كان غرايس بما قدمه في مبدئه التعاوني من المؤسسين الفعليين للدرس التداولي إلا أن البحث أتمّ بالغموض، لاسيما أنه جاء مبحثاً من مباحث مقال له ألقاه في محاضراته ولذا خلفه مجموعة باحثين تحدّثوا عن ما جاء به، ومن أولئك نجد على سبيل المثال آن روبول وجاك موشلار في مصنفيهما (التداولية اليوم علم جديد في التواصل) و(القاموس الموسوعي)، وجورج يول في كتابه (التداولية)، وجيني توماس في كتابه (المعنى في لغة الحوار)، ودان سبيربر وديدرولسن في كتابهما (نظرية الصلة)، وهؤلاء شرحوا المبدأ التعاوني بقواعده الحوارية والاستلزام الحوارية كما قدّموا تحليلات وتمثيلات ومنهم من قدم تعديلات على المبدأ، فكان ذلك مكسباً لفهم درس الاستلزام أكثر، تُرجمت فيما بعد هذه المؤلفات أو الأفكار إلى العربية على أيدي بعض المترجمين عبر سنوات مختلفة ومن مختلف البلدان العربية، فكان أن تعددت وكثرت ترجمات المصطلح الواحد ولهذا سنقوم بوضع مجموع المؤلفين الذين أطلعنا على كتاباتهم في درس الاستلزام كي نقدم المصطلحات التي عمدوا إليها، وتجدد الإشارة إلى أن المؤلفات التي اعتمدنا عليها بعض منها من المعاجم أو القواميس (القاموس الموسوعي) وبعضها عبارة عن كتب ككتاب (التداولية)، وبعضها في بدايات الترجمة للعربية ككتاب (اللسان والميزان) لطله عبد الرحمن، وبعضها مؤلفات حديثة مثل (الاستلزام الحوارية في التداول اللساني) لأدراوي العياشي؛ إذ إن هدفنا هو إشعار القارئ بالمصطلحات المعتمد عليها في درس الاستلزام.

عينة الدراسة:

المترجم	المؤلف
طله عبد الرحمن	اللسان والميزان أو التكوثر العقلي
سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني	التداولية اليوم علم جديد في التواصل لأن روبول وجاك موشلار
أحمد المتوكل	اللسانيات الوظيفية مدخل نظري
عبد الهادي بن ظافر الشهري	استراتيجيات الخطاب

أدراوي العياشي	الاستلزام الحواري في التداول اللساني
هشام إبراهيم عبد الله الخليفة	نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك لدان سبيربر وولسون
أحمد محمود نخلة	آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر
قصي العتايي	التداولية لجورج يول
نازك إبراهيم عبد الفتاح	المعنى في لغة الحوار جيني توماس
محمد يحياتن	مدخل إلى اللسانيات التداولية جيلالي دلاش
جميل حمداوي	التداوليات وتحليل الخطاب
حمو الحاج ذهبيّة	لسانيات التلغظ وتداولية الخطاب
مسعود صحراوي	التداولية عند العلماء العرب

هذه مجموع المؤلفات التي سنعمد إليها في الدراسة، وحدير بالذكر أننا سنقوم في الجانب الأول بالتعريف بالقواعد الحوارية وتقديم تعريفات صغيرة عنها ومجموع المصطلحات الواردة فيها لننتقل فيما بعد إلى مناقشة مصطلح الاستلزام الحواري.

أولا. القواعد الحوارية (the Conversational Maxims):

يقوم مبدأ التعاون على مجموعة شروط وملاحظات افترض غرايس أن المتكلمين أثناء كلامهم لهم معرفة مسبقة بها، فيحتمونها إلا في سياقات تدفعهم إلى انتهاك إحدى القواعد أو بعض منها وهذا خروج عن المبدأ؛ "فتقدم الكثير أو القليل من المعلومات، أو إثبات ما نعرف أنه كاذب لا نضمن صدقه، أو قول شيء لا صلة له بموضوع المحادثة، أو التحدث بكيفية مبهمّة فيها لبس أو إطناب أو انعدام للنظام هي ظواهر تمثل جميعها ضروبا من السلوك غير المتعاون"² من هذا الكلام فإن المبدأ ينبي على أربع قواعد أو مبادئ أطلق عليها مسمى (conversational maxims) تُرجمت ترجمات مختلفة عند الباحثين كل حسب وجهة نظره ورؤيته، فهناك من رأى أنها بمثابة المسلّمات، وهناك من يرى بأنها قواعد لا يصحّ الخروج عنها، وهناك من يرى بأنها عبارة عن حكم تعمل على إحكام الحديث وتصويبه إلى الغاية المنوطة له وفيما يلي سيتم سرد مجموع ترجماتهما عند المترجمين موضوع الدراسة.

1. جدول تقديمي لمسميات ال (conversational maxims):

الترجمة	المترجم
---------	---------

1. القواعد	أحمد متوكل، وطه عبد الرحمن، وعبد الهادي بن ظافر الشهري، وأدراوي العياشي، وهشام إبراهيم عبد الله الخليفة، سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني
2. المبادئ	أحمد محمود نخلة، وجميل حمداوي، وقصي العتايي، ونازك إبراهيم عبد الفتاح.
3. حكم الحديث	محمد يحياتن.
4. قوانين الخطاب	حمو الحاج ذهبية.
5. المسلمات	مسعود صحراوي.

2. قراءة في الترجمات:

نرى من خلال الجدول أن كل مترجم أخذ بمصطلح من المصطلحات فقد اصطاح عليها مسمى القواعد كل من طه عبد الرحمن، وأحمد متوكل، وعبد الهادي بن ظافر الشهري، وأدراوي العياشي، وهشام عبد الله الخليفة وكذا سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني ولو اطلعنا على كتابات هؤلاء لوجدنا أن منهم من يعتبر التواصل اليومي للمتكلمين يتَّسم بالعقلانية بعيد عن الاعتباطية ولهذا فإنه يحتكم إلى قواعد؛ وهذا ما يراه كل من آن روبرول وجاك موشلر في كتابهما (التداولية اليوم) في قولهما: "المشاركون يتوقعون أن يساهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة لتيسير تأويل أقواله، يشرح غرايس هذا المبدأ مقترحا أربع قواعد متفرعة منه من المفترض أن يحترمها المتخاطبون"³؛ فحينما كانت التفاعلات الحوارية بين المتكلمين تتَّسم بالعقلانية أخذوا بمسمى القواعد وغير بعيد عن هذه التسمية هناك من يرى بأنها قوانين أو أحكام من هؤلاء حمو الحاج ذهبية التي تقول في ذلك: "اعتُبرت بمثابة أحكام صاغها بعد ذلك على شكل قوانين"⁴ هذا كتمثيل للآخذين بمسمى القواعد أو القوانين والأحكام.

نجد في المقابل ثلَّة أخرى من الباحثين وسموها بالمبادئ على اعتبار تسمية مبدأ التعاون إذ يرون بأن غرايس جاء بمبدأ تعاوي ينقسم بدوره إلى أربعة مبادئ ومن هؤلاء قصي العتايي وأحمد محمود نخلة، أما جميل حمداوي فبادل بين تسمية القواعد ومبدها حيث أطلق مسمى المبادئ على هذه القواعد ومسمى القاعدة على المبدأ محور النظرية يقول في ذلك: "ينبغي التخاطب بين أطراف التكلُّم على مجموعة من مبادئ المحادثة والتخاطب، وقد جمعها فيلسوف اللغة الأمريكي بول كرايس هيربرت* في قاعدة التعاون تتفرع هذه القاعدة إلى مجموعة من المبادئ"⁵ وصفها آخرون بأنها حكم مثل محمد يحياتن في ترجمته لكل من (المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب) لدومينييك

مانغونو، وكذا (محاضرات الجيلالي دلاش في التداولية) حين عرّفها بقوله: "ينبني مبدأ التعاون على أربع حكيم أساسية هي حكمة الكم وحكمة الكيف وحكمة العلاقة وحكمة حكم الكلام"⁶ هذا فيما يخص من يرى أنها عبارة عن حكم من حكم الكلام.

اعتبرها مسعود صحراوي مسلّمات فقال: [لوصف هذه الظاهرة يقترح غرايس نظريته المحادثية التي تنصّ على أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلّمات حوارية]⁷ أي أنها بمثابة شيء معروف ومسلّم به عند المتكلمين فالشخص الذي يستفهم أو يستعلم من شخص ما فإنه يضع في ذهنه بأن المخاطب لن يكذب عليه ولن يكون كلامه غامضا أو خارجا عن موضوع الحوار هذا هو الطبيعي والمعتاد في الحوارات اليومية ولأجل ذلك هناك من أثر وسم القواعد بأنها عبارة عن شيء مُسلّم به ومعروف عند كل من المتكلم والمخاطب.

بالإضافة إلى ما وجدناه من كتابات في المجال التداولي فإن لبعض هذه التسميات وجودا في الطرح الفلسفي إذ إن مسمى القاعدة معرّف في (المعجم الفلسفي) بأنها "أمر كلّي ينطبق على جزئيات أو صيغة تنظم سلوكا أو تفكيرا بحيث إذا استقرت القاعدة وبلغت درجة من الشمول أصبحت قانونا، كما أن كانط يطلق عليها لفظ maxim وأراد بها ما يصطنعه الفرد أساسا لسلوكه في ضوء إرادته الخاصة أما عند لوك ليبنتز فيستعمل اللفظ الأجنبي للدلالة على المسلّمات والبديهيات"⁸ من خلال هذا الكلام نرى أنه في المجال الفلسفي هنالك فرق بين القاعدة والقانون لا سيما أنها مرادفة للفظ الأجنبي (maxim) - عند بعض المفكرين - والذي يصطلح عليه بعضهم مسمى المسلّمات أو البديهيات يمكن القول إن بعض المصطلحات المعتمدة في الدرس التداولي قد تكون من بحوث فلسفية.

هذا بالنسبة للقواعد الحوارية التي تتفرع إلى أربعة أصناف لم تسلم هي الأخرى من تعدّد المصطلحات الدالة عليها حتى وصلت ترجمات بعض القواعد والمصطلحات الدالة عليها إلى عشر مصطلحات في القاعدة الواحدة، ولهذا لم نشأ تعييب ذكرها هنا كونها من صميم النظرية وفيما يلي سيتم الحديث عن كل قاعدة منها بالتمثيل لها وسرد مسمياتها عند الباحثين والمترجمين المعتمدين في الجدول أعلاه، لنصل في الأخير إلى الحديث عن مصطلح الاستلزام الحوارية.

أ. قاعدة الكم Maxim of Quantity:

ينبّه غرايس المخاطب بقوله: "للتضمن مساهمتك معلومات بقدر ما هو مطلوب لغايات التبادل الظرفية، لا تضمن مساهمتك معلومات أكثر مما هو مطلوب"⁹ فالقاعدة تقوم على كم المعلومات التي يقدمها المتكلم للمتلقى بحيث لا تكون زائدة عن الكم المطلوب أو مقتضبة فإذا سئل أحدهم مجموعة أسئلة ليس من البديهي أن يكتفي بإجابة واحدة ويتجاهل الإجابة عن باقي الأسئلة كما أنه ليس من البديهي أن يجيب عن سؤال واحد بإجابة تتضمن معلومات لم يُستفهم عنها.

-مسميات القاعدة عند المترجمين:

اصطلح على القاعدة مسمى 1:الكم/ الكمية/ 2: القدر، فأغلب الباحثين الذين أطلعنا على كتاباتهم أجمعوا على تسميتها بقاعدة الكم أو الكمية لأنها تدعو إلى الاهتمام بكمية المعلومات التي ينبغي للمتكلم تقديمها وليس هنالك فرق كبير بين مصطلح كم أو كمية غير أن هناك من اعتمدوا على مصطلح قدر بدل مصطلح الكم وهذا عائد -حسب رأينا- إلى اعتمادهم على فروق لغوية بين اللفظة واللفظة بحيث تدفعهم إلى اختيار هذه اللفظة دون غيرها ومن بين المترجمين الذين اصطالحوا على هذه القاعدة مسمى القدر نجد مسعود صحراوي إذ يقول [مسلمة القدر: تخص قدر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية]¹⁰ مع هذا فإنه ليس هنالك فارق كبير بين مسمى الكم والكمية أو القدر والمفهوم الذي تضمنته هذه القاعدة فكل الترجمات نعتقد أنها احترمت اللفظ الأجنبي كلفظ والشروط التي صيغت في هذه القاعدة.

ب. قاعدة الكيف Maxim of Quality:

يقول غرايس في هذا الباب: "أ- لا تقل ما تعلم كذبح-لا تقل ما ليس لك عليه بيّنة"¹¹ من خلال هذا النص فإن القاعدة تهتم بالكلام من حيث الصحة والصواب بحيث لا تجيز للمتحدث قول الكذب أو ما لا يمكن البرهنة عليه وهنا نسرّد بعض مسميات القاعدة:

-مسميات القاعدة عند المترجمين:

سميت القاعدة محور الحديث بمسمى: 1:الكيف، الكيفية، وكيف الخبر/ 2: النوع والنوعية/ 3: الصدق؛ فقد ترجمت بمسمى الكيف في كتابات كل من أدراوي العياشي وأحمد

محمود نخلة وجميل حمداوي ومحمد يحياتن ومسعود صحراوي وطه عبد الرحمن وأحمد متوكلو قد اعترض في اختيار مصطلح الكيف أو الكيفية لهذه القاعدة ما تضمنته من شروط احتراز الصدق وتجنب ما لا يمكن البرهنة عليه، فهي تأخذ في الحسبان الكلام من حيث كلفته فإن كان في الشروط الأولى ركز غرايس على الكلام من حيث كم المعلومات فقد ركز في هذا الجانب على كيف الكلام من حيث الصدق والكذب لولا أن هنالك قاعدة-maxim of manner-اصطلح عليها بعض المترجمين مسمى قاعدة الكيف أو الكيفية، إذ هي بدورها تركز على كيفية تقديم الكلام، فلا عجب حينها أن نجد بعض الباحثين أخذوا مصطلحا مغايرا؛ مصطلح النوع أو النوعية هم: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني وقصي العتاي، وعبد الهادي بن ظافر الشهري، وهشام إبراهيم عبد الله الخليفة ويبدل مصطلح النوع أو النوعية على أن شروط القاعدة تركز على نوعية الخطابات من حيث الصدق والكذب، أما سمو الحاج ذهبية فعممت أحد شروط القاعدة على القاعدة كلها فاصطلحت عليها مسمى الصدق تقول في ذلك: "يجب أن يكون المخاطب صادقا فيما هو ذاهب إليه أي يتجنب الكذب، مقرا بالمعلومات التي يتلفظ بها قانون الصدق"¹² فلما كان الشرط الأساس في هذا السياق هو الصدق أخذت بمصطلح الصدق كتعبير عن القاعدة.

ج. قاعدة الملاءمة Maxim of Relation:

ينبّه غرايس في هذا السياق بأن لا يخرج كلامنا عن سياق الحوار وقد ضمّن القاعدة شرطا يقول في ذلك: [Under the Category of Relation I place a single maxim, namely, "Be relevant"]¹³ فليس من المتوقع أن تجيب من يسألك الخروج في جولة بأن عندك امتحان في الغد أو انشغالات كثيرة عليك القيام بها على سبيل المثال ولكن بما أنك تجيب محدثك فإنه يستنتج بأنك متعاون معه في الحوار فيبحث عن العلاقة بين إجابتك وسؤاله ليستنتج بأن الامتحان يستوجب الدراسة التي تتطلب مزيدا من الوقت وبالتالي فإنه لا يمكنك الخروج للاستحمام وبذا تكون المعاني التي يتوصل إليها السائل معاني ضمنية أو مستلزمة استلزمها جوابك الخارج عن موضوع الحوار.

1. مسميات القاعدة عند المترجمين:

في هذه القاعدة اختلف المترجمون كثيرا حول التسمية ولهذا سنرفق كل مصطلح بالمترجم الذي اعتمد عليه في جدول.

الترجمة	المترجم	الترجمة	المترجم
1.العلاقة	سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، طه عبد الرحمن، قصي العتاي محمد يحياتن، أدراوي العياشي، صابر الحياشة،حمو الحاج ذهبية.	5.المناسبة	أحمد محمود نحلة، عبد الهادي بن ظافر الشهري، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، جميل حمداوي.
2.الصلة	نازك إبراهيم عبد الفتاح، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة.	6.الملاءمة	مسعود صحراوي، أدراوي العياشي.
3.الورود	أدراوي العياشي، أحمد متوكل.	7.الإضافة	طه عبد الرحمن.
4.الإفادة	حمو الحاج ذهبية.		

2.قراءة في الترجمات:

من خلال الجدول نلاحظ أنه كثرت اصطلاحات هذه القاعدة مقارنة بالقواعد سابقة الذكر رغم أن غرايس لم يضمنها إلا شرطا واحدا،ومن ترجماتها **العلاقة** وهذا راجع إلى اللفظ الأجنبي -relation- في حد ذاته، أخذ بهذه الترجمة كل من أدراوي العياشي، وسيف الدين دغفوس، وطه عبد الرحمن فقد رأى الآخذون بمصطلح العلاقة كونها تدعو إلى تفاعل المتحاورين بأشياء ذات علاقة بالمحاورة ولا تخرج عنها ولذا تمتسمية القاعدة على هذا الأساس.

ومثلهم من ذهب إلى ترجمتها **بالصلة** على غرار نازك إبراهيم عبد الفتاح في ترجمتها لنص جيني توماس حيث شرحت القاعدة بأنها "تشتت على المتحاور أن يكون وثيق الصلة"¹⁴ هناك من ترجم النظرية المنبثقة عن مبدأ التعاون بسمى الصلة وهذا ما نراه في ترجمة هشام عبد الله الخليفة لكتاب كل من سبيربر وولسون -relevance communication and cognition- (نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك)

هناك آخرون اصطالحوا عليها مسمى **المناسبة** مثل عبد الهادي بن ظافر الشهري في خضم حديثه عن المبدأ الذي "فَرَّعَ عنه -أي غرايس- عددا من القواعد الرئيسة وهي قاعدة الكم وقاعدة النوع وقاعدة المناسبة وقاعدة الكيف"¹⁵ فلما كان من شروط القاعدة أن يتناسب الجواب مع السؤال سميت عندهم بقاعدة المناسبة.

د. قاعدة الجهة Maxim of Manner:

يضع غرايس في هذه القاعدة أربعة شروط يقول فيها: "ليكن تدخلك واضحا، ليكن تدخلك موجزا، اجتنب الغموض، اجتنب الالتباس"¹⁶ وبهذا أطلق عليها مسمى (Manner) والذي يعني الأسلوب أو النهج وفيما يلي سيتم سرد مسميات القاعدة عند بعض الباحثين العرب.

1. مسميات القاعدة عند المترجمين:

الترجمة	المترجم	الترجمة	المترجم
1. الجهة	أدراوي العياشي، مسعود صحراوي، طه عبد الرحمن.	6. الكيف	سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، أحمد المتوكل.
2. الكيفية	أدراوي العياشي.	7. حكم الكلام	محمد بجاتن.
3. الطريقة	محمود أحمد نخلة، عبد الهادي بن ظافر الشهري.	8. الأسلوب	جميل حمداوي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، نازك إبراهيم عبد الفتاح.
4. الحال	قصي العتايي.	9. الشفافية والوضوح	هو الحاج ذهبية.
5. التعبير	جميل حمداوي.	10. الشمولية	هو الحاج ذهبية.

2. قراءة في الترجمات:

تتقاطع بعض مصطلحات القاعدة موضوع الحديث مع مصطلحات القاعدة الثانية من القواعد الحوارية إذ هناك من يطلق عليها مسمى الكيف أو الكيفية وسبق لنا أن وجدنا مثل هذا المصطلح في القاعدة الثانية (maxim of quality) التي تشترط على المتكلمين صدق الأقوال وهذا ما قد يطرح الكثير من الإشكالات فالمعروف عن المصطلحات أن تكون خاصة بالدلالة، أما عن تعدد المصطلحات فإن هذه القاعدة تعددت فيها الترجمات مثل القاعدة التي سبقتها والمرجح أن كثرة اصطلاحات هذه القاعدة عائد إلى كونها تتضمن الكثير من الشروط والملاحظات أرى ملاحظات في قاعدة واحدة؛ من ترتيب، وإيجاز، وابتعاد عن الغموض، واللبس فذهب بعض المترجمين إلى تعميم الجزء على الكل؛ كحمو الحاج ذهبية التي عملت على تسميتها بأنها قاعدة الشفافية والوضوح وشرط الوضوح هو جزء من الشروط التي تضمنتها قاعدة الجهة، في المقابل هنالك من ذهب إلى تسمية الطريقة أو الأسلوب وكلاهما يتعلقان بالمسمى

الأجنبي (manner) وموضوع القاعدة التي تدعو المتكلم إلى النظر في أسلوبه وطريقته في الكلام وكيفية تقديمه الأخبار وتعبيره عنها أما عن بعض الترجمات فلم نرَ أنها ذات علاقة بالشروط أو التسمية كترجمة الحال وقد يكون للمتربين فيها رؤية غابت عنا.

ثانيا. الاستلزام الحواري (Conversational implicature):

إنه من البديهي والمعهود أن نسمع متكلمًا تفاعل مع غيره بالقدر المطلوب دون كذب ولا تغيير لموضوع الحوار أو إطناب وغموض وترتيب سليم، لكن الحياة اليومية والتفاعلات المستطردة تدفع المتفاعلين إلى الخروج عن هذه القواعد إن كان عن قصد أو حتى من دون قصد وهذا هو صميم المبحث الأساس في كلام غرايس الذي أطلق عليه مسمى الـ (Conversational implicature) أو الاستلزام الحواري فقد "برهن على التلاحم الحاصل بين مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه وبين الاستلزام الحواري، على اعتبار أن الاستلزام الحواري ينجم عن خرق قاعدة من القواعد الأربع مع عدم التخلي عن مبدأ التعاون"¹⁷ كأن يحترم المتكلم المبدأ التعاوني والقواعد الحوارية بمُجملها ما عدا شرطاً واحداً من قاعدة الكم أو الكيف أو العلاقة أو الجهة وفي هذا الصدد سنقدم محاوراً صغيرة كتمثيل لما يتضمَّن الخروج عن الشروط الحوارية من استلزام حواري:

1/ الأم تسأل أحد أبنائها: أليس لديك امتحان غدا؟ هل راجعت دروسك؟

الابن: الامتحان ليس غدا.

2/ الأم لإحدى بناتها: أليس لديك امتحان غدا؟

الابنة: الامتحان ليس هذه الأيام يا أمي، ولكني دائماً أراجع دروسي، إلا أنني اليوم استعصت عليّ بعض الدروس، سألت صديقتي عنها، لكن قالت بأنها لم تفهماها.

إن المطلع على سؤال الأم في المحاور المقتدمة يتوقع أن يجيب الابن إجابتين لأنه سُئل سؤالين بينما من المتوقع أن تجيب الفتاة بمعلومات على قدر سؤال والدتها إلا أن كلا الإجابتين لمُتَّحَم فيهما إحدى شروط قاعدة من القواعد الحوارية؛ ألا وهي قاعدة الكم التي تتطلب أن يقول المتكلم المعلومات دون زيادة أو نقصان بينما أجاب الابن بأقل مما هو متوقع منه، وقدّمت الابنة معلومات لم تُسأل عنها، وهذا ما يقود إلى معانٍ يستلزمها سياق الحوار تتوصل إليها الأم من خلال إجابة كل واحد منهما، ففي الحوار الأول قد تتوصل الأم إلى أن الابن لم يراجع دروسه

لأنه لم يجيبها عن السؤال في حين أن الابنة لا تنسى مراجعة دروسها وتستفهم عن بعض المسائل المستعصية، من هذا استلهم غرايس قاعدته القائمة على كمّ المعلومات المقدّمة أثناء تواصلنا مع الآخرين وقسّ على هذا باقي القواعد الحوارية إذ إن الابن في المحاورّة حافظاً على مبدأ التعاون والذي يتمثل في إجابتهما عن السؤال إلا أنّهما لم يجترما بعض الشروط الحوارية، وبهذا بات من السهل التعرّف على مسمى الاستلزام الحوارية الذي ينتج عن عدم احترام أو انتهاك شرط من شروط إحدى القواعد يؤدي إلى إيجاد معانٍ يصنعها هذا الخروج عن القواعد أو يستلزمها الحوار تكون ضمنية أو مضمرة غير ظاهرة في المعنى الحرفي للجمل وهذا هو الاستلزام أو التضمنين أو التلويع الذي ينتج في خضم حواراتنا وخطاباتنا اليومية.

1. جدول تقديم المسميات الاستلزام الحوارية عند المترجمين عينة الدراسة:

الترجمة	المترجم
1. الاستلزام الحوارية	أحمد متوكل، أحمد محمود نحلة، مسعود صحراوي، أدراوي العياشي، جميل حمداوي.
2. الاستلزام المحادثي	مسعود صحراوي.
3. الاستلزام الخطابي	طه عبد الرحمن.
4. التلويع الحوارية	هشام عبد الله الخليفة.
5. التضمنين التحادثي	قصي العتايي.
6. الإضمار في المحادثة	نازك إبراهيم عبد الفتاح.

2. قراءة في المصطلحات:

يتكون مصطلح الاستلزام من لفظين هما (Conversational) و (implicature) الأولى عبارة عن اسم، والثاني عبارة عن صفة للاسم ولهذا فسوف نركّز على مصطلح (implicature) وقبل هذا نود التعريف بصفة (Conversational) التي وردت في القاموس بأنها "تحادثي عامي دارج مستخدم في الحديث"¹⁸ ومن هذا فقد استُخدم لفظ محادثي أو تحادثي كوصف لظاهرة الاستلزام بينما هناك من اختار لفظ حوار أو خطاب كوصف للمصطلح على اعتبار الظاهرة من صميم الحوارات أو الخطابات اليومية للمتكلمين.

-مصطلح implicature:

تُرجم المصطلح مجموعة من الترجمات العربية هي التضمنين، والإضمار، والاستلزام، والتلويح.

1. ترجمة التضمنين:

لو اطلعنا على القواميس اللغوية لوجدنا أن من بين معاني (implication) بأنه "تضمنين أو تضمّن أو متضمّن وimplicit ضمّني أو مفهوم ضمنا"¹⁹، ولهذا نلاحظ أن هناك من المترجمين من استعمل ترجمة تضمنين للمصطلح موضوع الحديث ومن هؤلاء محمد يجياتن في ترجمته (معجم المصطلحات المفاتيح في تحليل الخطاب) لدومينيك منغونو إذ يعبر عن اللفظ الأجنبي (implicite) بأنه "يعني الضمني كما يضيف بأن لاستخراج الضمنيات في التداولية يعتمد المتلفظ المشارك إلى ربط الملفوظ بسياقه باستدعاء قوانين الخطاب"²⁰ إذ تكون غير واردة باللفظ الصريح في الحوار وإنما هي عبارة "عن أمثلة للأكثر الذي يتم إيصاله دون قوله - حسب جورج يول- الذي يترجم له العتاي قوله implicature بأنه عبارة عن معنى موصل إضافي يسمى تضمينا"²¹ من خلال النصين الواردين نستنتج أن التضمنين هو كل ما كان متضمنا غير ظاهر، وفي البحث التداولي هو المعاني غير الظاهرة للجمل والتي تأتي متضمّنة في خضم الحوارات والنصوص يتعرف عليها المتلقي من خلال اعتماده على القوانين الحوارية الغرايسية.

أما في الإرث اللغوي لو تتبعنا المعاجم اللغوية لوجدنا بأن "الأصل اللغوي الضاد والميم والنون هو جعل الشيء في الشيء ومن ذلك قولهم ضمّنت الشيء إذا جعلته في وعائه"²² ومن الأصل اللغوي ظهر التضمنين في بعض العلوم اللغوية كالتضمنين في البلاغة والنحو والعروض وإن كان التضمنين العروضي لا يهّمنا فإن للتضمنين النحوي والبلاغي ما يقارب مسمى التضمنين في البحث التداولي لا سيما التضمنين في البلاغة والذي يظهر في قول التفتازاني: "حقيقة التضمنين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه مثل قولهم يؤمنون بالغيّب أي أنهم يعترفون به مؤمنين"²³ أي أن الفعل يؤمنون تضمّن معناه الحقيقي وهو الإيمان وكذا تضمن معنى آخر وهو الاعتراف بالإيمان وفعل الاعتراف هذا ليس لفظا صريحا في العبارة بل يستنتجه الإنسان بإعمال ذهنه؛ فالتضمنين عند البلاغيين أن "يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى لفظ آخر يناسبه ويدل عليه"²⁴ وهذا هو صميم ما جاء به غرايس في قوله بأن الاستلزام هو كل تلك المعاني الضمنية غير الظاهرة وقوله بأن المتكلم قد يقول كلاما ويقصد غيره أو أكثر مما يقصد

ولهذا هناك من يترجم نظرية الاستلزام الحوارية بمسمى التضمين فالاستلزام بدوره ناتج عن قول المتكلم جملة يضمن بها معاني أكثر من تلك التي وردت في الجملة ذاتها كقول الطالب لزميله أثناء الامتحان: هل لك قلم إضافي؟ فيقوم زميله بتقليد قلم له مع أن النص الصريح في الجملة يفيد الاستفهام ولكن الطالب يعرف أن زميله لا يسأله عن قلم في وقت الامتحان مجرد السؤال وإنما يطلب منه أن يقدم له قلمًا يكتب به أثناء الامتحان ولما كان بحث الاستلزام مشابها لما تحدث عنه اللغويون العرب في باب التضمين فلا عجب أن نجد أن هنالك من اعتمد على مصطلح التضمين في خضم حديثه عن الاستلزام الحوارية ومن هؤلاء قصي العتايبي في ترجمته لكتاب (التداولية) لجورج يول سنة 2010م والكتاب من الكتب الأساسية في التداولية والتي لا غنى لأي طالب علم يريد فهم الدرس التداولي عن قراءته وقد ترجم العتايبي نظرية الاستلزام الحوارية بمسمى (التضمين التبادلي) وهذا حسب رأينا عائد إلى أحد أمرين إما إلى اعتماد المترجم على خلفيته اللغوية فيقيس الدرس التداولي الغربي بنظيره العربي ليجد أن أغلب ما جاء في الدرس لم يكن مغيبًا عن المجال البلاغي في باب المجاز والكناية والاستعارة والتضمين وبذا يعمد إلى لفظ التضمين في البلاغة، ضف إلى هذا يُعرب كما ذكرنا سابقًا لفظ (Implicature) في القواميس بأنه شيء ضمني وبالتالي ليس بعيدا أن يعتمد المترجم على نقل الترجمة كما وردت في القاموس.

2. ترجمة الإضمار:

ترجم بعض الباحثين النظرية بمسمى الإضمار وقد تناول اللغويون العرب الإضمار في شرحهم بالقول: "الضاد والميم والراء أصلان صحيحان أحدهما يدل على الدقة في الشيء والآخر يدل على غيبة وتستر"²⁵ فلما كان من بين معاني الإضمار الشيء المستور غير الظاهر عمدت نازك إبراهيم عبد الفتاح في ترجمتها كتاب (المعنى في لغة الحوار مدخل إلى البراهماتية التداولية) سنة 2010م بترجمة المصطلح بمسمى (الإضمار في المحادثة) والمعاني التي تأتي في حواراتنا اليومية لا تكون ظاهرة في الجملة بل عبارة عن معان يصل إليها المتحاورون بالتحليل والاستنتاج تقول الباحثة في هذا الباب "ميّز غرايس بين نوعين من الإضمار: الإضمار العربي conventional implicature والإضمار في المحادثة conversational implicature"²⁶.

3. ترجمة الاستلزام:

شاع بين بعض الدارسين ترجمة النظرية بمسمى الاستلزام ومن بينهم طه عبد الرحمن في كتابه (اللسان والميزان) سنة 1998م، أحمد محمود نحلة كتاب (آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر) سنة 2002م، سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني في ترجمتهما كتاب (التداولية اليوم علم جديد في التواصل) لأن رويول وجاك موشلار سنة 2003م، وكذا أحمد متوكل في كتابه (اللسانيات الوظيفية مدخل نظري) في طبعته الثانية سنة 2010م - إذ لم نتوصل في أي سنة كان أول إصدار للكتاب - على عكس المصطلحين الأولين فإن لفظ الاستلزام لم نجده ضمن ترجمات اللفظ (implicature) في القواميس اللغوية فأغلب القواميس التي اطلعنا عليها لم تذكر مصطلح الاستلزام وقد كان من بين المعاجم التي تحدّثت عن مسمى اللزوم (المعجم الفلسفي) والذي يُعبر عن لفظ (implication) باللزوم ويعرّفه بأنه "علاقة منطقية تتلخص في أن فكرة أو قضية تستلزم تجربة أو عقلا فكرة أو قضية أخرى"²⁷ أما في المعاجم اللغوية التراثية نجد ابن فارس في (مقاييس اللغة) يصف أصل لزوم بأنه "يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائما"²⁸ وأما المؤلفات المختصة في البحث التداولي فيقول طه عبد الرحمن عن اللزوم بأنه "يفيد معنى الانتقال إذ نقول لزوم من شيء أي تولّد منه بنقله مخصوصة كما أنه يستعمل بصدد الأقوال فيقال لزوم عن قوله كذا ويسمى القول الذي لزوم منه قول آخر بالملزوم ويسمى هذا القول الآخر باللازم ويفيد اللزوم كذلك معنى الاقتضاء الذي يتضمن مدلول الطلب فإذا لزوم شيء من شيء فقد اقتضاه هذا الشيء وطلبه"²⁹ والقول لزوم عن قوله في النص هو من صميم مبحث الاستلزام، فالاستلزام هو كل ما يلزم عن قولٍ خرج عن القواعد الحوارية.

4. ترجمة التلويح:

على خلاف من تقدم من المترجمين اصطلح هشام إبراهيم عبد الله الخليفة مسمى التلويح على النظرية وهذا ما نجده في كتابه (نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي) سنة 2007م والذي كانت فكرة تأليفه على حد قول المؤلف - في أواخر العقد الثامن، وكتابه (نظرية التلويح الحوارية) سنة 2013م والذي يقول فيه بأن الأفكار كان كتبها من سنة 1992م، بالإضافة إلى الكتابين نجده اعتمد على المصطلح في ترجمته لكتاب نظرية الصلة لسيربر وولسن سنة 2016م وقد اعتمد المترجم في ترجمته على خلفيته اللغوية؛ إذ إن التلويح من بين المباحث البلاغية يقول في ذلك: "أنسب مقابل له في العربية هو

التلويح فالمصطلح يغطي حالات متنوعة من التلويح في العربية إذ يشمل التعريض المجاز المركب المرسل والتمثيلي والدلالة بالمفهوم بنوعيه³⁰

5. في الفرق بين مصطلح التضمن والاستلزام والإضمار والتلويح:

حاولنا الاطلاع على أغلب الكتابات والدراسات التداولية التي وصلت إلى أيدينا بغية البحث عن حل لمشكل كثرة المصطلحات وعمّا إذا كان هنالك من كتب في التفريق بين مصطلح دون آخر ولكن تعذّر علينا إيجاد ذلك ولهذا سنعمل على محاولة مناقشة المصطلحات في الدرس اللغوي العربي بعيدا عن الدرس التداولي، ففي مصطلحي التضمن والاستلزام على سبيل المثال نجد ما يشابه ذلك عند الأصوليين في تفريقهم بين مختلف الدلالات حيث فرّقوا بين دلالة المطابقة، والتضمّن، والالتزام "فيصّفون دلالة المطابقة بأنها دلالة اللفظ على تمام معناه الحقيقي والمجازي، ودلالة التضمّن أن يدل اللفظ على بعض معناه الحقيقي والمجازي ودلالة الالتزام بكون اللفظ دالاً على معنى خارج عن معناه لازم له عقلاً"³¹ وفي هذا الباب نجد أن هنالك فرقا بين التضمّن والالتزام ولنشرح أكثر نستعين بتمثيلاتهم لمختلف الدلالات للفظ الإنسان على سبيل المثال ف"دلالة المطابقة هي كون لفظ إنسان يحمل المقومات التمييزية التالية: الجسم، الحي، الحساس، الحيوان الناطق، أما بالتضمّن فإن اللفظ يدل على الجسم مثلا، أو على الناطق، أو على الجسم الحي، وفي باب الالتزام فإن اللفظ يدل على معنى خارج عن معناه لازم له عقلاً أو عرفاً كدلالة الحاجب على العين"³² هذا في باب التفريق بين مصطلحي التضمّن والاستلزام إذ يمكن للمتّرجم الاعتماد على الطرح الأصولي في اختياره مصطلحا دون غيره ولهذا وجدنا أن المصطلح الشائع المقابل للفظ (Implicature) هو الاستلزام ومن أوائل المترجمين لمصطلح الاستلزام طه عبد الرحمن، بينما في التضمن نجد قصي العتّابي سنة 2010م، والإضمار على حد علمنا ليس واردا بلفظه كدلالة من الدلالات الأصولية، أما عن التلويح فنجدّه في باب البلاغة وهذا ما عمد عليه صاحب نظرية التلويح في مؤلفاته لم يشع المصطلح كثيرا بين الدارسين رغم أنه كان في بدايات ترجمة البحوث التداولية إلى العربية من خلال هذا الطرح يمكن القول إن المختصين في التداولية قد يعمدون إلى أخذ ترجمة لرؤية لهم يرونها أو على حسب خلفيتهم اللغوية تساهم في نشر الترجمة عدة عوامل من بينها وفرة الكتب والمؤلفات لدى الباحثين مما يجعلهم يعتمدون على مصطلح دون آخر في كتاباتهم وبالتالي المساهمة في نشر المصطلحات الواردة في

الكتب المتوفرة _وفي هذا السياق نود التنويه إلى أننا واجهنا صعوبة في تحصيل كتاب نظرية الفعل الكلامي إلكتروني لهشام عبد الله الخليفة من هذا يمكن لنا أن نفسر قلة شيوع مصطلح التلويح في الطرح التداولي _ويمكن للقارئ أن يلاحظ من خلال الطرح السابق للترجمات أن أغلب الكتب التي ترجمت المصطلح إلى الاستلزام كانت في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين سنة 1998م، 2002م، 2003م على سبيل المثال، بينما ترجمتا التضمين والإضمار كانتا في سنة 2010م، وكتب هشام عبد الله الخليفة لم تنشر إلا بعد سنة 2007م ولهذا لا يمكننا غض الطرف عن عامل النشر وتوفر الكتب في شيوع مصطلح دون آخر ولهذا فمن الوسائل التي قد تساعد في شيوع المصطلح الأنسب والأكثر دقة هو العمل على جمع المصطلحات ودراستها من قبل المختصين في مجال التداولية والترجمة والمباحث اللغوية العربية والأصولية أيضا واختيار الألفاظ الأنسب والعمل على توسيع نشرها في مختلف البلدان العربية وتقديمها للقارئ العربي لتفادي كثرة المصطلحات.

خاتمة:

ختاما يمكننا القول إنّ موضوع الاستلزام الحوارية من أهم النظريات التي تؤسس الدرس التداولي فلا غنى لأي مريد لفهم ما يسمى بالتداوليات عن فهم درس الاستلزام بمبادئه الأساسي والقواعد المساعدة، لكن يبقى الإشكال مطروحا في مجال مصطلحات هذا الدرس مثله مثل غيره من باقي النظريات العربية المترجمة إذ تُرجمت مضامينه إلى العديد من المصطلحات والترجمات.

- ✓ ففي باب القواعد نجد ما يسمى بالمبادئ والحكم والأحكام والمسلمات وتتغير تسمية كل قاعدة من القواعد الحوارية بينة من الباحثين لآخرين، أما القاعدتان الأوليان فلم تثيرا كثيرا من المصطلحات وهذا نحسبه عائدا إلى المصطلح الأجنبي بذاته.
- ✓ أثارت القاعدة الثالثة كثيرا من الترجمات وهذا عائدا إلى اعتماد المترجمين على مضمون القاعدة لا المصطلح الذي اختاره المؤسس أو يكون عائدا إلى أن الموضوع يشوبه شيء من الغموض فقبول بكثير من النقد والتعديل والتطوير على أيدي علماء خَلَفُوا غرايس في مسألة الضمنيات أو المضمرات، عمد من خلالها المترجمون العرب _على ما نعتقد_ إلى النقل منهم مما ساهم في نقلهم الترجمة ترجمة معان لا ترجمة ألفاظ.

- ✓ ومثلها تُرجمت القاعدة الرابعة إلى ترجمات شتى كالطريقة والأسلوب والشمولية والجهة والكيف أو الكيفية حتى قابلت في ذلك ترجمة القاعدة الثانية من القواعد، ولكن هذا فيما يبدو عائد إلى كثرة الشروط والملاحظات التي اشتملت عليها القاعدة.
- ✓ ترجم مصطلح (implicature) إلى الاستلزام أو التضمنين أو التلويح أو الإضمار لا سيما أن هنالك في الدرس اللغوي التراثي ما يقابل بعض هذه المصطلحات في باب البلاغة والأصول.
- ✓ اختلف بعض المترجمين في ترجمة اللفظ (conversational) فهناك من آثر وصفه بأنه حوارى، وآخر رأى وصفه بأنه محادثي أو تحادثي، وغيرهم آثر وصفه بأنه خطابي أو تخاطبي ولكن تبقى سمة التفاعل أو تبادل أطراف الحديث حاضرة في كل ترجمة من الترجمات.

هوامش:

- 1- ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، دط، ص33.
- 2- آن روبول وجاك موشلر، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة أساتذة وباحثين بإشراف عز الدين المجدوب، دار سيناترا، تونس، 2010م، ج1، ص215.
- 3- آن روبول وجاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، 2003م، ط1، ص55.
- 4- حمو الحاج ذهبية، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر، تيزي وزو، 2012م، ط2، ص190.
- * اختلفت ترجمات المترجمين لتسمية غرايس فهناك من يصفه بأنه فيلسوف اللغة الأمريكي وهناك من يسميه بول غرايس وهناك من يسميه هربرت بول غرايس وهناك من يسميه بول كرايس هربرت وهناك من يسميه جرايس وهذا عائد إلى اختلاف لهجات المترجمين فأغلب المغاربة على سبيل المثال يكتبون الاسم بحرف الغين والمشاركة بحرفي الجيم والكاف حسب اعتقادنا إضافة إلى أن هناك من يقدم الاسم كاملا فيقدم الأول وآخر يؤخره.
- 5- ينظر: جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، شبكة الألوكة، 2015م، ط1، ص14-15.
- 6- ينظر: الجليلي دلاش، محاضرات في اللسانيات التداولية لطلبة معهد اللغة العربية وآدابها، تر: محمد يحياتن، دار الكتب، جامعة تيزي وزو، ص33.

- 7- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت لبنان، 2005م، ط1، ص33.
- 8- ينظر: إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1983م، ص144.
- * لا بد من لفت انتباه القارئ إلى أننا سنستعين فيما يأتي من الدراسة بمسمى القواعد الحوارية عامدين في ذلك إلى كونها أول المصطلحات التي تلقاها وتعاملنا بها في حضم دراستنا في هذا المجال.
- 9- باتريك شارودو ودومينييك منغونو، معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سيناترا، تونس، 2008م، ص357.
- 10- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص33.
- 11- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000م، ط2، ص104.
- 12- حمو الحاج ذهبية، لسانيات التلغظ وتداولية الخطاب، ص190.
- 13- Paul Grice, studies in the way of the words, Harvard university press, London england, 1989, p27.
- 14- ينظر: جيني توماس، المعنى في لغة الحوار، تر: نازك إبراهيم عبد الفتاح، دار الزهراء، الرياض، 2010م، ص83.
- * قوبل مبدأ التعاون بكثير من النقد والتعديل فظهرت عدة مبادئ وانتقادات كمبدأ التأدب لروبين لاكوف الداعي إلى أخذ مسألة التأدب والتهذيب في الحسبان. للاستزادة اطلع: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1988م، ط1، ص240.
- وهناك من ذهب إلى تطوير المبدأ فاخصر المبادئ الأربعة في مبدأ واحد هو مبدأ احترام المقام وعدم الخروج عنه، للاستزادة انظر: دان سبيربروديدري ولسون، نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك، تر: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار الكتاب الجديدة، ليبيا، 2016م، مقدمة المترجم.
- 15- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004م، ط1، ص96.
- 16- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديدة، لبنان بيروت، 2010م، ط2، ص26.
- 17- أدراوي العياشي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، 2011م، ط1، ص102.
- 18- منير البعلبكي ورمزي منير البعلبكي، المورد الحديث، قاموس إنكليزي عربي، دار العلم، لبنان بيروت، دت، دط، ص269.
- 19- نفس المصدر، ص574.

- 20- دومينيك منغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008م، ط1 ص71.
- 21- ينظر: جورج يول، التداولية، تر: قصي العتاي، دار الأمان، الرباط، 2010م، ط1، ص66.
- 22- أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د ب، 1979م، دط، ج3، ص372.
- 23- ينظر: أحمد حسن حامد، التضمين في العربية بحث في البلاغة والنحو، دار الشروق، عمان الأردن، 2001م، ط1، ص7.
- 24- المرجع نفسه.
- 25- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج3، ص371.
- 26- ينظر: جيني توماس، المعنى في لغة الحوار، ص75.
- 27- إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، ص161.
- 28- ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص245.
- 29- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص88.
- 30- هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، نظرية الفعل الكلامي، مكتبة لبنان، بيروت لبنان، 2007م، ط1، ص26-27.
- 31- مبصر بن براهيم نديرة، الدلالة عند الغزالي، مجلة الإشعاع، الجزائر، العدد الأول، جوان 2014م، ص149.
- 32- نفس المرجع، ص149.